

الاحتكاك التركي الاحتكاك التركي الصهيوني

2025-1-22

فهرس المحتويات

1. مقدمة
2. العلاقات التركية الصهيونية قبل انهيار النظام السوري
3. الخطاب والسلوك الصهيوني تجاه سوريا وتركيا بعد الانهيار
4. المصالح الرئيسية للطرفين في سوريا: خطوط وممرات الطاقة والتجارة؛ الأمن؛ وشكل النظام السوري
5. محكّات النزاع: المنطقة الكردية، الاحتلال في الجنوب السوري
6. سيناريوهات الصدام أو المساكنة أو التوافق

مقدمة

منذ سقوط النظام، تسارع "إسرائيل" إلى التوسع في احتلال مرتفعات الجولان والأراضي السورية، بينما تعمل تركيا على تعزيز نفوذها ودورها مع "الحكومة" الجديدة، إرضاءً لطموحاتها الإقليمية، و"إعادة التاج العثماني إلى مجده السابق". تشير حركة كلا الطرفين إلى نوع من السباق التنافسي الجيوسياسي مع لحاظ اختلاف المصالح والأهداف بينهما. وبقراً الكيان المؤقت الحركة التركية تهديداً استراتيجياً. يراه البعض أحد عوامل مبادرة الكيان لملء الفراغ في سوريا. ما هو مصير العلاقة التركية الإسرائيلية بلحاظ المصالح والأهداف المتغيرة والطموحات المتضاربة؟ هل تتطور باتجاه الاحتكاك، وكيف يكون شكله: تصادمي أو توافقي أو رمادي؟ والسؤال الأساس: هل تتواجه تركيا والكيان المؤقت في سوريا في فترة ما أو هناك مساحة من الالتقاء اقتسام النفوذ والتخصص؟

وإنه من الملفت أن لجنة "ناجل"، وهي لجنة "فحص ميزانية الأمن وبناء القوة"، أوصت الكيان المؤقت بالاستعداد للحرب مع تركيا. وقد حذرت اللجنة التي يرأسها يعقوب ناجل، الرئيس السابق لمجلس الأمن القومي، في تقريرها الصادر في 6 كانون الثاني 2025، من أن "تعزيز قوة تركيا في سوريا قد يشكّل تهديداً مباشراً لإسرائيل". فهل هذا السيناريو الذي يصفه التقرير بأنه "تهديد محتمل خطير، قد يكون أكثر خطورة من التهديد الإيراني بسبب قربه من إسرائيل" سيناريو واقعي وسوف يحدد سياسات الكيان تجاه تركيا في المرحلة المقبلة أو أنه في سياق التضليل، ومتعمد فيه المبالغة في تقديم صورة أردوغان "الفتاح" وصانع الانتصارات حتى يسهل لاحقاً في تطويع الداخل التركي تجاه مشروع التطبيع؟ وهل فعلاً تركيا، كما تزعم السردية العبرية والتركية المنتشرة مؤخراً، في مسار عرقلة مشاريع الكيان المؤقت في "الهيمنة" على المنطقة؟ هذه الأسئلة مشروعة في قراءة معالم المرحلة المقبلة بين أكثر فاعلين "طامحين" في أكثر الدول المؤثرة جيوسياسياً في المنطقة.

تنتقل الورقة من العلاقة التركية الصهيونية قبل انهيار النظام السوري، وتقف عند الخطاب والسلوك الصهيوني تجاه تركيا وسوريا ما بعده، مروراً بمصالح الطرفين في سوريا، وصولاً إلى محكّات النزاع، وسيناريوهات العلاقة المحتملة.

العلاقات التركية الصهيونية قبل انهيار النظام السوري

حكمت المصلحة الاقتصادية العلاقة التركية الصهيونية متجاوزةً محورية القضية الفلسطينية. وطوال العقود الثلاثة الأخيرة، تطورت حركة الصادرات والواردات التركية إلى ومن الكيان المؤقت حتى شهدت نمواً مضاعفاً منذ العام 2019، وبلغت قيمة الصادرات ما يقارب الـ 7 مليارات دولار في العام 2022. وقد بلغت عملية تطبيع العلاقات بين البلدين ذروتها بقاء الرئيس التركي، أردوغان، ورئيس حكومة الكيان المؤقت، ننتياهو، في أواخر أيلول 2023،

والاتفاق على التعاون في مختلف المجالات، بما فيها الطاقة (محمد نور الدين، تركيا – إسرائيل: تقاطع في سوريا.. واقتراق أيضاً، جريدة الأخبار، 11-1-2025).

ولا يخفى وجود علاقة تطبيع اقتصادي بين البلدين لم توقفها الحرب على غزة؛ فقد استمر التبادل التجاري على الرغم من الخطاب التركي "الأردوغاني" الذي شهد حالات "تمرد"، و"هبات ساخنة" دون اتخاذ أي موقف فعلي لوقف حرب الإبادة على غزة وأهلها. خلال الحرب على غزة،

الخطاب والسلوك الصهيوني تجاه سوريا وتركيا بعد الانهيار

على مستوى السلوك:

هناك ريبة داخل الكيان -أو على الأقل يظهر الكيان ذلك- تجاه الجماعات التي سيطرت على الحكم في سوريا، على الرغم من أن زعيم "هيئة تحرير الشام"، الجولاني، أرسل العديد من الرسائل الإيجابية للكيان مثل جمع الأسلحة والتصريح ضد إيران و "حزب الله" ولم يرد على قصف القدرات التسليحية ولا احتلال الأراضي السورية. بادرت قوات الاحتلال إلى احتلال مناطق جديدة في مرتفعات الجولان وجبل الشيخ. كما قام نتنياهو بزيارة المنطقة ولقاء الجنود الإسرائيليين في الأراضي المحتلة، وأعطى تعليماته للاستعداد للبقاء هناك في الشتاء، وربما أكثر. وتظهر الإجراءات أن النوايا الإسرائيلية هي الاستقرار في الجنوب السوري؛ إذ بدأت قوات الاحتلال بنقل تعزيزات عسكرية وكذلك إعمارية لبناء المباني، وتثبيت "قاعدة عسكرية" (إسرائيل تستقر في جنوب سوريا، m5dergi، 26-12-2024).

على مستوى الخطاب:

• الأكراد

وزير الخارجية الإسرائيلي، جدعون ساعر: "الرئيس أردوغان لديه تهديدات واضحة للقضاء على الحكم الذاتي للأكراد"، مضيفاً: "مسؤولية حماية الأقليات في سوريا تقع على عاتق المجتمع الدولي".

• الجنوب السوري

نتنياهو من مرتفعات الجولان: "إن اتفاق 1974 مع الإدارة السورية السابقة انتهى في ظل ظروف اليوم.. وعلينا أن ندير الوضع هذا حتى يتم بناء الوضع الجديد، وكان قد أخبر وزير الحرب الإسرائيلي، كاتس، أن المهمة في سوريا قد تستغرق وقتاً أطول من المتوقع".

• العلاقة الإسرائيلية التركية

مصادر إسرائيلية: "علاقة إسرائيل مع تركيا مهمة للغاية لكلا البلدين، لذا يجب الحفاظ عليها وتعزيزها".

نتيناهو بعد صدور تقرير لجنة "ناجل": "التحديات التي تواجهنا تتغير بسرعة. لطالما كانت إيران هي التهديد الأكبر، ولكننا نرى الآن قوى جديدة تدخل المعادلة. علينا ان نكون مستعدين لمواجهة أي سيناريو".

المصالح الرئيسية للطرفين في سوريا

في حين ينظر الكيان المؤقت للنوايا التركية على أنها غير واضحة، إلا أن التضارب في المصالح التركية الإسرائيلية ناجم عن رؤية التوسع والاستيلاء المشتركة بين الطرفين. كلا الطرفين يستشعران ويعملان لملء أي فراغ أو تراجع أمريكي على الصعيد الإقليمي والعالمي، وحتى هذه اللحظة ما يضبط العلاقة هو قوة حضور الولايات المتحدة الاميركية. وعلى الرغم من سياسة أنقرة الخارجية على قاعدة النفس الطويل في احترام الحلفاء والشركاء وحتى الخصوم الأقوياء، لكن حين تستشعر أي ضعف أو خلل بقوة الخصم أو حتى الصديق، فهي انتهازية لأقصى درجة (الباحث المتخصص في الشؤون التركية، محمد أبو طالب). تركيا تريد تعزيز نفوذها في دول الشام (لبنان وسوريا) والسيطرة على الموارد الطبيعية للدول. والكيان يريد تغيير الخارطة على حساب "حلم" الإمبراطورية العثمانية.

• خطوط وممرات الطاقة والتجارة

إسرائيل باتت تسيطر على حوض اليرموك وعدة سدود وأنهار سورية في سياق "حرب المياه". وتطمع في السيطرة على منابع المياه والحصول على موارد الشرب النقية، تحت مسميات تحقيق "الأمن المائي"، مع ما يعنيه ذلك من التحكم بوصول المياه إلى حوالي 12 مليون سوري في تلك المنطقة، وتهديد لنسبة المياه التي يتغذى بها الشعب الأردني من حوض اليرموك السوري، بعدما أصبح الكيان المؤقت يتحكم بمصادر المياه فيه.

يشكّل الاهتمام بقطاع الغاز والنفط أولوية استراتيجية لتركيا. يؤمن الإمساك بمفاصل قطاع الطاقة السوري لأنقرة أوراق ضغط على القوى الغربية في الملفات الخلافية، خاصة تلك في شرق المتوسط، كما يساهم في إنعاش الاقتصاد التركي في الأجل المتوسط عبر تطوير استثمار الشركات التركية في إعادة الإعمار السوري، وقد بدأت فعلاً بعض الشركات التركية الاستثمارية في ترتيب وفود إلى سوريا للتمهيد للعمل، وفرض تركيا نفسها كقوة اقتصادية في سوق الغاز والطاقة، والأهم تأمين جانب من احتياجات تركيا الغازية، وبأسعار مخفضة مقابل النقل، خصوصاً حال عودة سياسة الضغوط "الترامبية" على قطاع الطاقة الإيراني (كرم سعيد، أولوية استراتيجية: لماذا يتزايد اهتمام تركيا بقطاع الغاز والنفط السوري؟"، إنترريجنال للتحليلات الاستراتيجية، كانون الثاني 2025). وعليه، تريد تركيا الاستفادة من الفرص الاقتصادية من سوريا في البرّ والبحر، وقد بدأ السعي التركي إلى توقيع اتفاقية حدود

بحرية تضيف 4000 كلم مربع من المياه الاقتصادية لتركيا فتزداد معها عملية التنقيب قبالة السواحل التركية، وذلك على غرار النموذج مع ليبيا (2019)، والصومال (2024). وقد أعلن وزير الطاقة التركي، ألب أرسلان بيرقدار، في 27 كانون الأول 2024، أن أنقرة قد تتعاون مع القيادة السورية الجديدة في مشروعات النفط والغاز الطبيعي.

وبشأن ممرات الطاقة الرئيسية، هناك تنافس بين الممر الإماراتي الهندي الى حيفا والممر التركي القطري الى سوريا. الممر الأول هو الممر الاقتصادي يربط الهند بأوروبا عبر الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والأردن وإسرائيل. المشروع برمته يعتمد على علاقات المضي بالتطبيع بين السعودية وإسرائيل، وتركيا مهمة أيضاً لأن الطريق البحري بين حيفا وميناء بيرايوس اليوناني سيمر عبر المياه الإقليمية المتنازع عليها بين تركيا واليونان. ورداً على مقاطعتها، قال الرئيس أردوغان إنه لا يمكن أن يكون هناك ممر بدون تركيا وعرض الاتصال عن طريق البر والسكك الحديدية بين تركيا وميناء الفاو العراقي كبديل (الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا، هناك العديد من التحديات التي تنتظرنا لإكمالها، 23-2-2024 etvbharat).

وقد كشف وزير الطاقة، بيرقدار، حرص تركيا على إنشاء خط لأنابيب النفط من سوريا إلى تركيا، وإدماجه مع خط الأنابيب بين العراق وتركيا. تريد تركيا إحياء مشروع خط الغاز الطبيعي (2004)، الذي يستهدف نقل الغاز القطري إلى تركيا عبر السعودية والأردن وسوريا، وصولاً إلى أوروبا، ما يرسخ مكانتها كمركز رئيسي للطاقة في المنطقة، وتثبيت موقعها كعناقل ونقطة عبور رئيسية بين تركيا والأسواق الأوروبية. تركيا مستفيدة من كلا الممرين وإن كان الممر الثاني يجعل منها محطة توزيع وليس مجرد نقطة عبور كأول، مع ضرورة الإشارة إلى أن المشروعين لا يتعارضان في ما لو اتخذ قرار تنفيذ كليهما حال تجهيز الشروط اللازمة.

حتى اليوم، تشير التطورات والأحداث في المنطقة إلى أنها مشروعات حالمة غير آنية. دون الممر الإماراتي الهندي تحديات عديدة في مقدمها: الصراع في غزة والاضطرابات في منطقة البحر الأحمر إضافة إلى أن جميع موانئ الإمارات تقع في الخليج العربي وداخل مضيق هرمز. ولذلك، فإنها ستبقى دائماً معرضة للخطر في أي حالة صراع في الخليج الفارسي. والمشروع القطري التركي يتطلب إنشاء خط أنابيب بطول 1500 كلم؛ ليس بالأمر السهل تأمين طريقه ونشر الأمن والاستقرار لجذب الشركات الاستثمارية، على الرغم مما صرح به وزير الطاقة التركي في 14 كانون الأول 2024، حول إمكانية استئنافه بمجرد تحقيق "الاستقرار السياسي" في سوريا. فالتحديات داخل سوريا أيضاً، تقف عائقاً أمام تنفيذ مشروع الخط القطري التركي، إذ "على الرغم من تغير الظروف، لا يمكن البدء بتشييد الخط لأسباب أمنية. وحتى لو اقتنعت السعودية بمدّه عبر أراضيها، فهذا يتطلب الكثير من التفاصيل والاتفاقات"، إضافة إلى عوائق أخرى كالتمويل والضرر البيئي ووفرة الأسواق وعدم حماسة قطر أمام خيار حاويات الغاز المسال الأكثر أمناً، وغيرها (محمد نور الدين، خط الغاز القطري إلى الواجهة مجدداً: الممر السوري ليس معبداً، جريدة الأخبار، 16-1-2025).

بالنسبة للقطري، فهو غير مستعجل بانتظار التطورات في سوريا، لكن في حال استتب الأمر تستفيد تركيا اقتصادياً ويمكن لإسرائيل أن ترسل الغاز عبر هذا الخط. ومسألة التطبيع مهمة بين إسرائيل والسعودية، وهكذا سيكون التطبيع تلقائياً في سوريا، ويمكن عندها لإسرائيل المشاركة في الأنبوب، لذلك لا تناقضات بين تركيا وإسرائيل في هذا الملف (الباحثة والخبيرة المتخصصة في الشأن التركي، هدى رزق).

وبالتوازي، يشكل قطاع الكهرباء السوري مساحة للشركات التركية للاستثمار في البنية التحتية للكهرباء، وقد زار وفد تركي من وزارة الطاقة والموارد الطبيعية سوريا في 28 كانون الأول 2024 لهذه الغاية. كما تسعى تركيا إلى إعادة خط سكة حديد الحجاز الذي كان يربط دمشق بالسعودية، وربط دمشق بتركيا، بما يؤمن استنفادة الأخيرة من زيادة الواردات والصادرات من تركيا، ويرسخ الوجود التركي في خطط إعادة إعمار سوريا، وكذلك تعزيز دور النقل البري إلى أوروبا أو الشرق الأقصى، وعدم حصر التصدير بالطريق البحري (دين شموئيل إلمز، "في البحر وعلى خطوط السكك الحديدية: هكذا تخطط تركيا للاستنفادة من الفرص الاقتصادية في سوريا، غلوبز، 30-12-2024).

• الأمن

بالنسبة للكيان المؤقت، هناك تخوف من تكوّن "محور سني" تكون سوريا في محوره، بعد سقوط "الحكومة العلوية بخصائصها العلمانية" وقيام حكومة "من المنظمات الجهادية السنية"، وفق ما صرّح به المستشار السابق للأمن القومي الإسرائيلي، يعقوب عميدور، في منتصف كانون الأول 2024. وتظهر القراءات العبرية أن هذا التخوف ذات اتجاهين: تركيا والأردن.

يزيد الدور القطري في إعادة الإعمار في سوريا -في ظل ضعف التغطية المالية التركية الأحادية في إعادة إعمار سوريا- هاجس نشوء "المحور السني القطري التركي، وزيادة تأثير إيديولوجية الإخوان المسلمين، وتهديد حدود الكيان في الجولان، وربما حتى زعزعة استقرار الأردن في المستقبل". وقد أشار تقرير لجنة "ناجل" لفحص ميزانية الدفاع إلى أن حلول "قوة سورية متطرفة، ذات إيديولوجية واضحة مناهضة لإسرائيل محل النظام السابق، قد يكون أكثر خطورة من التهديد الإيراني بسبب قربها من إسرائيل وسيطرتها على مراكز القوة الاستراتيجية في سوريا". وقد سلّط التقرير الضوء على "خطر" تحالف الفصائل السورية مع تركيا مما يشكل "تهديداً قوياً" لأمن الكيان.

وهناك خوف من تصدير الجماعات "الجهادية" في سوريا مفاهيمها للأردنيين والقبائل البدوية، بما لديهم من "نواة من المؤيدين" للأراء الإسلامية، وفق ما كشفت الانتخابات الأردنية الأخيرة، وفقاً لكلام المستشار السابق عميدور الذي يخشى أن تقرأ إيران نقاط الضعف في تلك المنطقة (تخوف إسرائيلي من تكون محور سني تكون سوريا في مركزه، عربي 21، 14 كانون الأول 2024). تشير الحركة الإسرائيلية في الجنوب السوري إلى حضور المشروع الإسرائيلي في تهجير سكان الضفة الغربية إلى الضفة الشرقية في سياق مخطط "إقامة وطن بديل في الأردن". الأمر الذي تفسره حركة الالتفاف من الجنوب السوري المحتمل أنها تهدف

إلى تطويق الأردن، فهو يعمل على تمدد السيطرة من الجولان ومنطقة القنيطرة باتجاه منطقة درعا مروراً بمنطقة "إذرع" وصولاً إلى غرب جنوبي سوريا. وهنا، لا بد من الإشارة إلى أن خريطة الطريق التي قدمها تقرير لجنة "ناجل" تشمل كل الحدود الفلسطينية المحتلة، ومنها الأردن.

بالنسبة لتركيا، تسعى تركيا لتعزيز نفوذها على الساحة السورية والسيطرة على الإدارة الجديدة عبر استغلال موارد الغاز والطاقة، لأن السيطرة على هذا القطاع وموارده يؤمن قوة لصاحبه، لكن تعاني سوريا حالة من "السيولة الأمنية" نتيجة تعدد الفصائل وصعوبة توحيدها، ما يشكل تحدياً ضاعطاً على الحكومة التركية، خاصة في ظل استمرار سيطرة "وحدات حماية الشعب الكردية" على مكامن الطاقة الرئيسية. إذا انسحب ترامب من شرق الفرات، وهذا ما يراهن عليه أردوغان، سيضطر قسد إلى الانخراط في الدولة السورية دون شروط، أما إذا أصرّ البنتاغون على حماية الكرد، فهذا سيغيّر تكتيك أردوغان ويخلق مشكلة مع ترامب، هو لا يريد، وليس مع إسرائيل" (الباحثة الخبيرة في الشأن التركي، هدى رزق).

تركيا تريد بشكل أساس "تقليص المنطقة الكردية المتمتعة بالحكم الذاتي ودفع التهديد المتصور بعيداً عن الأراضي التركية، فضلاً عن تسهيل عودة بعض اللاجئين السوريين البالغ عددهم 3.5 مليون لاجئ حالياً في تركيا" (كارميت فالنسي، عصر جديد في سوريا: الفائزون والخاسرون والتداعيات على إسرائيل"، معهد دراسات الأمن القومي، 13 كانون الثاني 2025)، وتحسين وضعها الاقتصادي عبر الاستثمار في إعادة الإعمار، مع ما لها من أولوية على سائر الدول الأخرى، وفق تعبير الجولاني. وكذلك لتركيا مصلحة في استغلال الوضع الحالي في سوريا وفق التطلعات القومية للرئيس أردوغان وتثبيت دور تركيا ونفوذها الإقليمي. وهناك خوف من احتمال أن "تدفع قطر نحو إنشاء تحالف عسكري واستراتيجي مع النظام السوري الجديد - تحالف من شأنه أن يضمن نفوذها على القرارات العسكرية والسياسية في سوريا وربما يسمح لتركيا حتى بالحفاظ على قواتها داخل سوريا والاحتفاظ بالسيطرة على الأراضي التي استولت عليها".

يحتاج الأكراد للحماية الأميركية ولا تريد واشنطن الدخول في صدام مع "حليفها" في الناتو، وأي مواجهة مع قسد ستجعل "إدارة ترامب أمام خيارات صعبة"، سيما أن الأخيرة تريد "جعل الجيش الأميركي عظيمًا مرة أخرى"، لكن تواجهها مشكلة "أن الأمر قد يستغرق بضعة أشهر قبل أن تتمكن من وضع نهج متماسك للتعامل مع سوريا الجديدة"، وأمام خيار قسد المحتمل في اللجوء إلى الإسرائيليين سيدعمها الكيان "سياسياً وعسكرياً واستخباراتياً لتوسعة رقعتها الجغرافية حتى البحر المتوسط بما يؤمن منفذاً بحرياً للأكراد ومنطقة عسكرية عازلة بين تركيا والنظام الجديد. (هذه سيناريوهات المواجهة الإسرائيلية التركية في سوريا، آسيا تايمز، ترجمة منى فرح، 180 بوست، 2025-1-22).

● شكل النظام السوري

يريد الكيان "حكومة مركزية ضعيفة مقسمة إلى حكومات محلية مختلفة ومناطق تتمتع بالحكم الذاتي حتى لا تشكل أي تهديد للكيان، وتستخدم مناطق الحكم الذاتي في تعطيل سوريا في اي وقت من خلال هذه المناطق. ويؤمن الحكم الضعيف عدم تشكل قرار مواجهة للاحتلال في مرتفعات الجولان. وكان قد كشف مسؤولون "كبار" في أنقرة أن الكيان المؤقت اقترح "تقسيم سوريا إلى ثلاثة أجزاء جغرافية حيث لكل طرف مصالح: لتركيا مصالح في الجزء الشمالي، وإذا أرادت إسرائيل العمل هناك فإنها ستطلب الموافقة مسبقاً. في الجزء الجنوبي سيكون لإسرائيل حرية العمل، وفي الجزء الأوسط سيكون لكلا الجانبين تصريح بالعمل بإشعار مسبق. وقالوا إن تركيا وافقت على آلية الحوار وليس على التقسيم الجغرافي لسوريا" (مسؤولون كبار في تركيا يزعمون: "إسرائيل تراهن على الحصان الخفا في سوريا، وهذا أمر جيد لإيران"، واي نيت، 29-12-2024). يعتقد مسؤولون في أنقرة أن "إسرائيل ترتكب خطأ بعدم منح الجولاني فرصة بعد الإطاحة بالأسد، وربما تخسر فرصة نادرة للتعاون مع الحكومة الجديدة التي تريد الحفاظ على الاستقرار في البلاد"، على حد زعمهم، وهذا هو التهديد برأيهم. وفي حين "لدى إسرائيل وتركيا مصالح مشتركة في سوريا، ويجب على كل منهما أن يتشارك في العمل لتعزيز هذه المصالح، فإن "الاستقرار في سوريا أمر سيئ بالنسبة لإيران.. وكما عملت آلية التنسيق بين القدس وأنقرة بشكل جيد في الحرب في لبنان، في تأمين قوافل الإخلاء التركية فلا يوجد سبب لعدم عمل التنسيق بشكل جيد في سوريا". ويرى هؤلاء أن "علاقة إسرائيل مع تركيا مهمة للغاية لكلا البلدين، لذا يجب الحفاظ عليها وتعزيزها".

محطات النزاع: المنطقة الكردية، الاحتلال في الجنوب السوري

تكمّن المصلحة الإسرائيلية في استغلال فرصة انعدام الوحدة في أوساط المعارضة، وإن كان الانعدام يبعث على القلق مع ما يرفعه بعضهم من شعارات معادية للاحتلال. فالفرصة متاحة لاستخدام الحالات الانعزالية في صالح المصالح الإسرائيلية عبر بناء علاقات مع أبناء الأقليات: الدروز والأكراد، وإعادة إقامة حلف المحيط، وتطور تحالفات استراتيجية (يهودا بلنغا، "حلف الأقليات"، إسرائيل اليوم). هناك قلق من أن يترجم الجولاني سياسته بعد فترة "في أنشطة تخريبية، بما في ذلك إنشاء فرع لجماعة الإخوان المسلمين شبيه بحماس في مرتفعات الجولان ضد إسرائيل" (كارميت فالنسي،: "عصر جديد في سوريا: الفائزون والخاسرون والتداعيات على إسرائيل"، معهد دراسات الأمن القومي، 13 كانون الثاني 2025).

ويعدّ نظام حزب العمال الكردستاني المدعوم من أميركا مشكلة رئيسية بين الكيان وتركيا. ترفض الأخيرة مشروع "الإدارة الذاتية الكردية" وتواصل محاولاتها لتحييد المشروع مع تصنيفه كـ "كيان إرهابي". الوجه الآخر للمشكلة الكردية التركية اقتصادي بسبب وجود منابع النفط السورية في الشمال الشرقي السوري، حيث يسيطر الأكراد على غالبية الحقول، وأهمها حقول السويدية ورميلان والعمر، بالإضافة إلى 10 حقول أخرى، متوزعة بين محافظتي

الحسكة ودير الزور. وفي حين يضغط التركي بتهديد الوجود الكردي، يصعد التحدي الأيديولوجي من "الجماعات الإسلامية" على الأكراد، أيضًا. رفضت تركيا مقترح زعيم قسد، مظلوم عبدي، حول إنشاء "مناطق خالية من الأسلحة" على طول أجزاء من الحدود السورية التركية، وكذلك استعداده لـ "دمج" القوات الكردية في جيش سوري مستقبلي، وتستمر تركيا في الضغط لإخراج الأكراد من المناطق الاستراتيجية في شمال سوريا.

وفي وقت تظهر فيه التطورات في سوريا تحتاج من الطرفين: التركي والإسرائيلي مراقبة لمواجهة التهديدات في بداياتها و"الاستعداد للدفاع في مرتفعات الجولان"، يظهر أن الأكراد ورقة ضغط بيد كل من تركيا والكيان المؤقت لتحقيق مكاسب وأوراق تسوية. ترفع أنقرة التهديد على الأكراد في الخطاب ومن خلال الاشتباكات والمطالبات بحل قسد بدلًا من اندماجها بالجيش، بغية تثبيت نفوذها وحصتها في أي تسوية مقبلة، بينما يزيد الإسرائيلي من إثارة الهواجس التركية حول المشروع الكردي دون أن يطمئنهما. فيرى المستشار عميدور أن "وصول المنظمات المدعومة من تركيا إلى مرتفعات الجولان من شأنه أن يزيد من الاحتكاك والتوتر بين إسرائيل وتركيا، التي تعادي إسرائيل بشدة، لكنها لم تصطدم معها بشكل مباشر بعد.. وتعزيز تركيا في المنطقة من شأنه أن يسمح لها بإيذاء الأكراد". فالتحديات أمام الكيان المؤقت في رعاية الأكراد والدروز والحفاظ على أمن الحدود مع الأردن، وهي أطول حدود مع فلسطين المحتلة، عبر منع تسرب الضغوط من سوريا إلى الأردن.

سيناريوهات الصدام أو المساكنة أو التوافق

تظهر ندوة مركز موشيه ديان لدراسات الشرق الأوسط مجموعة من الهواجس تشغل الفكر الإسرائيلي حول الوضع في سوريا. وقد شارك فيها عدد من الباحثين، الذين تركزت اهتماماتهم على المواضيع التالية:

1. كيف سيتعامل الجولاني مع إدارة البلاد؟
2. هل ستحقق المعارضة استقرارًا أم ستقسم سوريا إلى أقاليم؟
3. ماذا سيحدث إذا انهار النفوذ الكردي في سوريا؟
4. هل نحن على وشك ظهور دولة إسلامية في سوريا، وما تداعيات ذلك على المنطقة؟
5. هل ستدعم واشنطن دور قطر وتركيا في إعادة الإعمار؟
6. ما مصير العلاقة بين تركيا وروسيا؟
7. كيف ستؤثر العلاقات بين تركيا والأكراد على السياسة الأميركية؟

وتستعرض الورقة في ما يلي 3 سيناريوهات حول مسار تطور العلاقة التركية الصهيونية في سوريا بلحاظ ما ورد أعلاه من الأهمية الجيوسياسية والجيواستراتيجية لها بالنسبة لكليهما، إضافة إلى مجموعة المصالح والأهداف التي يسعى إليها الطرفان، والمؤثرات في رسم سياستها. وبينما تتوزع السيناريوهات ما بين طرفين متناقضين: تصادمي وتوافقي، لا تسقط الورقة احتمال وجود شكل وسطي للاحتكاك؛ يكاد يكون "معتدلاً أو منضبطاً" إن صح التعبير بالنسبة لطرفي التنافس في سوريا، وهو سيناريو المساكنة.

سيناريو الصدام

1. محاولة زعزعة النظام التركي بالتعاون مع الامارات ومحاولة تغيير الحكم لإشغال أردوغان بمشكلات داخلية تحد من خطته التوسعية.
2. تعطيل الكيان للمشروع التركي من البوابة السورية عبر تقسيم سوريا إلى كانتونات؛ وقد أفادت صحيفة "إسرائيل هيوم" أن "إسرائيل" تبحث مقترح إقامة لجنة دولية لهذا الغرض. والاستفادة الإسرائيلية من دور الجولاني والفصائل في زعزعة استقرار الأنظمة في المنطقة، خاصة الأردن ومصر، واستثمار دور هذه الجماعات في تعزيز ظهور شبكة من الدول المتحالفة مع جماعة الإخوان المسلمين - بما في ذلك تركيا وقطر وسوريا الجديدة - التي قد تنافس شبكة الدول السنّية البراغماتية، مثل الأردن والسعودية ومصر. تتحدث السردية العبرية عن هذه المخاوف لدى الكيان؛ وقد يجد الأخير فرصة استباقية لاستثمار الفوضى الناشئة والفلتان الأمني قبل أن يتوجه باتجاهها لاحقاً، في سياق تنفيذ المخطط التوسعي الاستيطاني حتى الحدود التركية والعراقية، وذلك عبر إضعاف النفوذ التركي وتقسيم سوريا إلى دويلات متناحرة.
3. مواجهة غير مباشرة عبر تحفيز مواجهة كردية تركية؛ تثيرها من خلال إنشاء دولة كردية في مثلث تركيا والعراق وإيران بالاستفادة من المشروع الأميركي في توحيد الصف الكردي في سوريا، بما يؤمن للكيان شلّ البلدان الثلاثة (أسد الله أوغون، تركيا وإسرائيل وجهاً لوجه في سوريا، 2024-12-24)، وكذلك التقدم في المشروع الاستيطاني التوسعي في المنطقة وتغيير خارطتها. هذا السيناريو يحتاج تضافر ديناميات إسرائيلية داخلية تدفع بالمشروع إضافة إلى ضوء أخضر أميركي. قد ترتئي إدارة ترامب أن سيناريو من هذا النوع ضروري لضبط الطرفين وتحجيم دورهما لصالح التمدد الإسرائيلي. بيد أن أي مواجهة مباشرة بين القوات الإسرائيلية والقوات التركية حال دعم الأولى لقوات قسد فهذا "من شأنه أن يشكل تهديداً وجودياً لحلف الناتو كما هو الحال اليوم"، وبهدد عضوية أنقرة في الناتو (آسيا تايمز)، فهل تخاطر تركيا بذلك؟
4. تشكل الأردن بوابة لإحياء نقل الغاز من قطر إلى الأردن، فهي همزة وصل وقناة اتصال بين الغرب والحكومة الجديدة في سوريا وفق المحلل في معهد نيولايينز، مراد بطل الشيشاني. وتسعى تركيا للتعاون مع الأردن في اصطفاف (تركيا والأردن

والسعودية وقطر) داعم للحكومة الجديدة في سوريا. هناك مصلحة مشتركة بين الأردن وتركيا باعتبارهما بوابتين على سوقين اقتصاديين، أوروبا والخليج عبر سوريا. بيد أنه من الصعوبة بمحل أن تكون السعودية جزءًا من محور يضم تركيا وقطر على حساب الإمارات ومصر (الباحث الخبير في الشؤون التركية، محمد نور الدين). ويحاول البلدان اجتناب "عنف الجماعات الجهادية" على حدود كل منهما. ويعمل الطرفان على التنسيق بينهما للحفاظ على مصالحهما الاستراتيجية، سيما بعد تعزيز الدفاع المشترك بينهما في كانون الثاني 2025، لمواجهة داعش والجماعات الباقية التابعة لإيران في الجنوب السوري (طارق ديلواني، تحول استراتيجي في العلاقة بين الأردن وتركيا تفرضه التطورات السورية، إنديبننت العربية، 8 كانون الثاني 2025).

سيناريو المساكنة

1. تأجيل أو تجميد المشكلة بحيث تبادل إسرائيل الحكومة السورية الجديدة مواقف "اللاعداء" المعلنة، لأن لا مصلحة للكيان بالدخول بأي صدام في ظل وجود فرص للاحتواء والتنسيق مع تلك الجماعات المتطرفة، خاصة بعد أوراق الاعتماد الإيجابية التي قدمها الجولاني لإسرائيل، و"عدم وجود أولوية قصوى لدى الجماعات المتطرفة في القتال ضد الكيان، في الأمد القريب"، وفقًا لتقييم كارميت فالنسي، التي تراهن على نشوء فرص "لتجديد المحادثات الدبلوماسية الإسرائيلية السورية، مع الوقت". وهو ما أشارت إليه مساعدة وزير الخارجية الأمريكية، باربرا ليف، أيضًا. بيد أن التجارب السابقة تفيد دخول الكيان المؤقت في صدام مع أي قوة يمكن أن تشكل تهديدًا له، بما فيها الجولاني. حتى اليوم، الأمور على أحسن ما يرام على ما يبدو (الباحث الخبير في الشؤون التركية، محمد نور الدين).
2. قد تقتضي المصلحة الإسرائيلية في مشاركة دول كالسعودية والإمارات في إعادة الإعمار بما يوازن النفوذ التركي في المنطقة، وكذلك القطري "مورد الدعم في إعادة الإعمار"، ويمنع التطرف الإسلامي للنظام الجديد (تركيا وقطر تحركان المرجل السوري: هذا هو مصدر القلق الرئيس لإسرائيل، معاريف، 30-12-2024). هذا يفترض حصول التطبيع الكامل. وقد لا يفترض ذلك إذا ما أخذنا بعين الاعتبار هامش الاستقلالية التي تتحرك به بعض الدول الغنية والمنتجة للنفط كالسعودية.
3. هل أصبحت هيئة تحرير الشام أقل احتياجًا لأنقرة مع كثرة الخيارات المحيطة كما يتبنى مقال مجلة "فورين بوليسي"؟! هي مغالطة أن تعتقد الحكومة التركية أنه حتى لو أبدى ترامب استعدادًا لسحب القوات الأميركية من سوريا أن هناك فرصة لاستخدام الجيش الوطني السوري في تدمير وحدات حماية الشعب وتوجيه ضربة مدمرة للقومية الكردية، لأن الأكراد لن يقبلوا طوعًا تدمير قدراتهم وقد تدخل تركيا في صراع معهم على الجبهة السورية والعراقية (تركيا لم ترحب شيئًا بعد في سوريا،

فورين بوليسي). لكن، وبناء على ما سبق، التركي لا يستطيع أن يتحرك بسوريا دون دعم الحكومة الجديدة، وإذا لم توافق الأخيرة بسبب الحاجة إلى الدعم وإعادة الإعمار ورفع العقوبات تصبح حركة أردوغان مقيدة وقد يضطر أن يتقبل تسوية وسطية تحفظ لكل جهة فاعلة مناطق نفوذها. قد يرضخ الجولاني لسياسة رفع العقوبات وإعادة الإعمار ورفع عزلة سوريا، ويصبح أقوى بالدعم الخارجي الذي يقوّض استقلاليته عن تركيا ويقلل الاعتماد عليها. وأي حرب تركية على الأكراد ستعمل الولايات المتحدة والكيان من خلفه على احتوائها -خاصة إذا كانت ستجعل اليد الطولى لتركيا- دون التصادم أو الوصول إلى حد قطع العلاقات.

سيناريو التوافق

1. تسوية أميركية مع حكومة الجولاني وتركيا؛ تستثمر الولايات المتحدة من خلالها التطورات التي حصلت لصالحها في سوريا. حالياً، أعلنت مساعدة وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى باربرا ليف بعد لقاء الشرع في دمشق رفع المكافأة المفروضة للقبض عليه، ورفع الإدارة الأميركية أيضاً لمجموعة من العقوبات بموجب قانون قيصر، إلى جانب إزالة هيئة تحرير الشام من قائمة المنظمات الإرهابية لتعزيز التحالفات مع سوريا الجديدة، خاصة في الجهود ضد داعش وإيران. يتم التنسيق مع التركي برعاية أميركية للانسحاب الإسرائيلي العسكري المشروط على أساس إقامة إطار مستقر من التفاهات مع الإدارة الجديدة لأنه يتقاطع مع الأهداف الإسرائيلية العسكرية والاستراتيجية الطويلة الأجل، في قيام نظام مستقر غير معادٍ لإسرائيل ومستعد حتى لإجراء محادثات دبلوماسية (كارميت فالنسي). وفي إطار اتفاق معين على المدى المتوسط (أنيس بيراكلي، مؤسسة الأبحاث التركية، 25-12-2024)، أو للعمل في سوريا في المناطق الجغرافية الخاصة بمصالح كل طرف.

2. التمهيد للتطبيع على المدى المتوسط والبعيد في سياق التنسيق التركي الإسرائيلي والتسوية مع النظام الجديد. يشير توقع مساعدة وزير الخارجية الأميركية، ليف، بشأن "التوصل إلى اتفاق سلام بين إسرائيل وسوريا خلال السنوات القادمة" إلى التطلع الإيجابي في العلاقة المنشودة بين واشنطن والإدارة الجديدة، وهو ما يمكن أن تمهد له واشنطن من خلال السماح بعودة الدعم الاقتصادي والانفتاح الدبلوماسي الدولي. وهذه العلاقة لن تسمح أنقرة أن تكون على حسابها، بل ستتجاوب معها وتبتعد عن أي تصادم مع الكيان يخرب عليها حصتها في العملية برمتها. والسيناريو التركي المبالغ به في تحدي الكيان المؤقت مع تجربة الموقف التركي من العلاقات مع الكيان والحفاظ عليها يرجح احتمالية نجاح البراغمة التركية في عدم السماح مجدداً لأنقرة بخسارة النفوذ والدخول في صدام مع الناتو أو واشنطن. فهذا السيناريو في صورة التهديد التركي للكيان المؤقت قد يكون متعمداً ومقصوداً

به تقديم أردوغان كـ "خليفة للمسلمين" وكقوة مقاومة منافسة لإيران. وقد يكون هذا الاستبدال الإعلامي، مما تشكّله إيران لتهديد للكيان إلى التهديد التركي، نتيجة تلقائية لحالة الاستكشاف المتبادل بين أنقرة وتل أبيب والتي قد تنتهي بتوافق، يقدّمه التركي لاحقاً أنه نتيجة خوف الكيان من "الخليفة المسلم الفاتح والمنتصر". وبهذا يكون ترويجاً للتطبيع كذلك على طريقة الرئيس المصري، أنور السادات، "سلام الشجعان"¹.

هذه السيناريوهات الثلاثة تتميز بنقاط ضعف وقوة، وكل منها يُظهر مجموعة من العوامل الدافعة وأخرى من الكوابح؛ بما يجعل نسب الاحتمال تتأرجح بين سيناريو وآخر بلحاظ الظروف الخارجية والمحددات الميدانية المؤثرة في رجحان كفة على أخرى. وعليه، قد يكون مصير العلاقة أشبه بطريق ومسار واحد لكن متعدد المنعطفات؛ وعنوانه العام من ضمن السيناريوهات المطروحة للاحتكاك، أقرب أن يكون للمساكنة لكن بتقلبات. فمستقبل العلاقة التركية الصهيونية في سوريا سيكون "مساراً متعدد التقلبات صعوداً ونزولاً؛ توترًا وهدوءًا؛ مشاركةً وتضادًا، باعتبار وجود الطرف الأميركي، ومرونة المسار في الاستجابة لأي "تحول استراتيجي" (الخبير المتخصص في الشأن التركي، محمد أبو طالب).

خلاصة

تكمن المصلحة الرئيسية للكيان في تقويض التهديدات الأمنية الناشئة من الجهات الفاعلة المتطرفة، نتيجة تداعيات حكم هذه الجماعات "الإيديولوجية" والمتمثلة في انتقال الفوضى إلى الأردن وتهريب السلاح للضفة. يرى الكيان المؤقت في سوريا تهديدًا حال حصول فلتان أمني للجهات الفاعلة وعدم ضبط سياساتها "المتطرفة" وانتشار التطرف وتمدده باتجاه الأردن فالكيان المؤقت. تركيا تهدف إلى اكتساب السيطرة العسكرية والاقتصادية على سوريا والهيمنة عليها، وهي عضو في الاتحاد الأوروبي و"ليست خصمًا" للولايات المتحدة ولا للكيان. بيد أن أي تهديد على الكيان لن يتردد الأخير في التعامل معه، وبطبيعة الحال تتسق الأهداف الأميركية الإسرائيلية بشأن حماية الأمن الأنطولوجي "الوجودي" للكيان المؤقت، والحفاظ على الدور الوظيفي للكيان بعد مساعي ترميمه وتعاقبه من حربي لبنان وغزة. الغاية التي توجّه واشنطن لضبط حركة الفاعلين الجدد في سوريا قدر الإمكان، والتعامل مع مستجدات الأحداث وتطورها في سياق "دوزنة" نقاط التقاطع والافتراق بما يخدم المصلحة الأميركية ويحفظ نفوذها في المنطقة.

وفي الأمد البعيد، قد يسعى الأمريكي إلى التقدم باتفاقيات التطبيع باستثمار المحادثات الدبلوماسية بين سوريا وإسرائيل وتركيا، خاصة مع التلويح بالتهديد الكردي واستخدامه في

¹ ألقى أنور السادات امام الكنيست في القدس، في تشرين الثاني - نوفمبر من العام 1977 خطابا قال فيه "جنت إليكم حاملا سلام الشجعان، لا سلام المغلوب على أمرهم".

ضبط "الجموح" التركي، سيما حال نجاح الأميركي في توحيد الصف الكردي في سوريا والرد من خلاله على الضغوط التركية على قسد. المشروع التوسعي التركي والمشروع الاستيطاني الصهيوني في تنافس لكن دون خصام حتى الآن، ومصالحة كل الأطراف في إيجاد حل؛ لا مصلحة للكيان المؤقت وتركيا في الصدام المباشر. وهذا لا يلغي نسبة احتمال التصادم مهما ضعفت، وفي حين تقتضي المصلحة المشتركة التركية الإسرائيلية الأميركية استثمار فرص التحولات الأخيرة في سوريا والمنطقة، إلا أن عملية استعادة التوازن والضبط والاحتواء لن تخلو من إجراءات "عدوانية" أو صراع على النفوذ. وقد تهيمن اتفاقيات التطبيع على المشهد العام ويعيد أردوغان إحياء "سلام الشجعان".

يرجح أن يكون الاحتكاك الإسرائيلي التركي -على فرض حصوله- عبر الأكراد، وهذا الاحتكاك غير المباشر ترتفع مؤشرات حال: (1) وجود قرار إسرائيلي بتقويض شرعية الحكومة السورية الجديدة في ظل استمرار تصرفات الكيان في شلّ عملها عبر استمرار الإجراءات العدوانية التي قد تدفع إلى تعزيز التطرف وتشلّ نفوذ الحركة التركية في سوريا؛ (2) الخلاف في تقسيم المصالح التركية الإسرائيلية التنافسية (المياه، الزراعة، القمح، الطاقة) مع المدى المتوسط أو البعيد؛ (3) عدم إنشاء دولة للأكراد وتعرض القومية الكردية للتهميش بينما يؤمن كل طرف مصالحه أو على العكس إنشاء دولة كردية دون تسوية مع الأتراك وترفع التهديد على تركيا؛ (4) تقويض نفوذ تركيا في إعادة الإعمار ودورها السياسي ونشر قوات دولية في سوريا بذريعة الرقابة والإشراف.

وإذا صحّت معطيات التقرير الأمني الإسرائيلي بنمو التهديد التركي أكثر من التهديد الإيراني وضرورة الاستعداد الإسرائيلي له في السنوات المقبلة، قد تقتضي مصلحة الكيان في اختراق تركيا من الداخل، وتحديداً والأولوية أن تبدأ في سوريا "الهشة" عبر ضرب مصالح أنقرة وامتدادها هناك.